تضافر الجهود الخيرة .. وتراص الصفوف في وطن الـ 22 من مايو العظيم طريق النهوض والبناء والازدهار

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

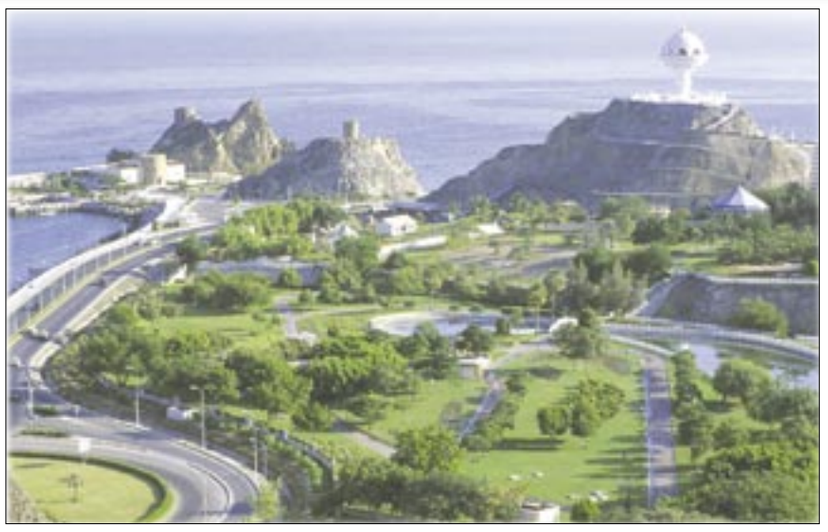

سلطنة عمان.. و37 شمعة تضيء المستقبل

الدولة العصرية الحديثة هدف ثابت للقيادة والشعب في عمان

بإطفائها الشمعة الـ (37) يوم الثامن عشر من نوفمبر الجاري، تكون سلطنة عُمان تواصل خطاها نحو نهضة حديثة متمثلة في تعزيز مواردها الطبيعية وتطوير كوادرها البشرية وإقامة دولة المؤسسات وإنشاء البنية الأساسية، وكل ذلك جرى التخطيط له ورسمه في خطة خمسية هي السابعة (2006 – 2010م)..

فعلى امتداد (36) عاماً ظلت هذه المحاور أساساً لجهود التنمية الوطنية وخططها وبرامجها، وأصبح اليوم الهم الأكبر لسلطان عُمان إقامة الدولة العصرية المتقدمة في مختلف مجالات الحياة..

أفراح صالح محمد

وحالياً الزائر لسلطنة عُمان، أو لأية محافظة من محافظاتها الأربع أو مناطقها الخمس يجد نفسه مشدوهاً إلى كل شيء. ويصعب عليه أن يصف ما يعيش فيه أو يسمعه، فأول ما تصل إلى المطار يصدمك الفرق بين مطار البحرين (الذي مررت فيه وصولاً إلى مسقط من صنعاء) فمطار البحرين مدينة كاملة، تحوي مختلف الأسواق الحرة، وتلتقي فيه بمختلف الأمم والأجناس، وشكل يبهر الزائر لكن يسيء لكل هذا التطور خشونة العاملين فيه، واستعلائهم وعجرفتهم. وعلى الرغم من وجود كل شيء فيه تلمس التلاعب بسعر الصرف، لأن كثيراً من المعروض بالعملة البحرينية وعند الدفع بالدولار (تصبح النفس أمارة بالسوء) ويصعب المجادلة في هذا الأمر..

وفي مطار (السيب) الدولي بمسقط ينقلب حالك (360) درجة.. وتلمس أنك مواطن عماني لا غريب فبساطة البلد وبساطة شعبه وهدوئه واحترامه لذاته وللناس سمة بارزة في هذا المطار..

ثم تبدأ مع أول خطوة تخطوها السيارة التي تقلك . تبدأ بالتحسر على نفسك وبلدك، لأنك تعيش خارج عُمان..

فنظافة الشوارع أمر لا يصدق، والتشجير والاخضرار أيضاً، ثم أنك قل ما ترى إنسان يمشي على قدميه، فالكل يقود سيارته التي تبرق من شدة نظافتها. وعلى جانبي الطريق تشعر بالراحة لبعد الأبنية عن الرصيف مسافة تريح البصر وتجعلك تستمتع بالعمران و الهندسة العمانية المميزة..

وحين تصل إلى (حياة) وهو فندق درجة أولى في مسقط، ومطل على البحر والسلطنة كلها تقع على بحر العرب ورغم ذلك وللحذر تتوفر في ساحاته أحواض السباحة للكبار والصغار مع تحذيرات بأن السباحة في البحر على مسؤولية الفرد ذاته..

الخدمة في (حياة) كما في (الكراون بلازا) الفندق الذي استقبلنا في الرحلة الثانية في محافظة ظفار – صلالة – خدمة ضيف عزيز يأمر فيطاع كرماً ومحبة.. وهذا السلوك نابع من عادات وتقاليد الشعب العماني والتي لم تؤثر فيها الحداثة والعصرنة التي تجهد قيادة سلطنة عمان لتحقيقها بمساعدة كل مواطن عماني..

خطة التنمية السابعة

وخطة التنمية السابعة (2006 – 2010م) تقوم على رؤية وضعت بعد دخول الاقتصاد العماني مرحلة المشروعات والصناعات التحويلية والثقيلة واقتصاد المعلومات بشكل أكبر مما كان، وتحقيق خطوات متقدمة على صعيد التطوير السياسي والاجتماعي في إطار تجربة عُمان الديمقراطية، وتفصيل دولة المؤسسات وحكم القانون وأول ما أرساه قائد عُمان، السلطان قابوس بن سعيد، قاعدة المشاركة الواسعة والعميقة في صنع القرار وفي صياغة وتوجيه التنمية الوطنية بين الحكومة والمواطن وعلى أساس مبدأ المساواة الكاملة بين الناس والذي أكد عليها النظام الأساسي للدولة، واعتبر العمل والأداء المتقاني في خدمة الوطن هو مجال ومساحة التمايز على كافة المستويات..

الرؤية والمشاركة الواعية

هكذا تجري الأمور في سلطنة عمان بين القيادة والشعب وفق ارتباط كامل ومباشر وبدأت خطوات إقامة دولة المؤسسات وتحديد العلاقات بين مختلف المؤسسات التنفيذية والبرلمانية والقضائية مع صيانة استقلال القضاء واحترام المواطن وصون حقوقه وواجباته وحرياته وهو المواطن والأمن والاستقرار الذي يعيش المواطن العماني اليوم يرفل تحت ظلاله هادئ البال، مطمئن على روحه وحاله وماله ويعلم أنه إذا وقع في مشكلة ما فإن القضاء يحميه ويحمي حقوقه ولا سلطان على القضاء..

وتمثل خطة التنمية الخمسية السابعة (2006 – 2010م) الحلقة الثالثة من خطط تنفيذ إستراتيجية التنمية الطويلة المدى (1996 – 2020م) وهذه الخطة تعطي أولوية لبرامج التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية وزيادة فرص التعليم والتشغيل،فاهتمام القيادة بتحسين مستوى معيشة المواطن العماني هم يتضاعف اليوم في ظل (قوة) الريال العماني والذي قارب الـ (4) دولارات، والغلاء العالمي الذي لم تستطع دولة واحدة تجنبه أو وضع معالجات سريعة له، لأن عنصر مفاجأته كان أسرع وأكثر تأثيراً وخاصة على الدول العربية، لكن في عمان وإن لمسنا صراخاً من تأثير الغلاء على الناس إلا أن معالجات كثيرة وصفت ضمن الخطة الخمسية السابعة هذه في مجالات عدة منها التعليم حيث يتم تطوير هذا القطاع تطويراً يجعله أقرب إلى الكمال في كل شيء وللصغار والكبار.

ولذلك وضعت إستراتيجية التعليم (2006 – 2020م) الشاملة والمتكاملة لمنظومة التعليم وملامحها تظهر من خلال خمس إستراتيجيات فرعين هي إدارة التعليم، التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية، بناء الجودة في التعليم والبحث العلمي والتطوير وتمويل التعليم.. وهذا على مستوى التعليم العالي الذي يقدم عبر جامعات حكومية وأهلية وكليات خاصة وتخصصية..

أما على مستوى تعليم الصغار، فإن الجوانب الخاصة بالإنماء المهني والتقويم التربوي وتطوير المناهج والكتب المدرسية واللوائح التنظيمية والارتفاع بكفاءة المدرسين والعملية التعليمية وجودة التعليم تحظى بالأولوية كعناصر أساسية وبما يغطي كل المدارس على امتداد السلطنة، مما يضاعف أعداد الملتحقين بالمدارس، وفي ظل تنويع أساليب تدريب الهيئة التعليمية داخلياً وخارجياً، وضعت مشروعات تطويرية كمشروع (البوابة التعليمية الإلكترونية) والتي تضم كل عناصر المنظومة التعليمية وربطها بديوان عام وزارة التربية والتعليم، والمشروع التكاملي للإنماء المهني والتدريب الإلكتروني، والحقيبة المتلفزة وملف النمو المهني. وهناك نظام التقويم الذاتي لتحقيق مستويات جودة عالية..

وبينما يجري هذا التطوير للأداء التربوي التعليمي للمدارس، تقوم (6) مدارس ثنائية اللغة بتطبيق المناهج الدولية للشهادة العامة الدولية للتعليم الثانوي (آي جي سي أس أي)..

وإلى جانب كل ذلك وغيره، فإن المحافظات ومناطق السلطنة تتنافس سنوياً على نيل كأس جلالة السلطان المعظم في مسابقة العام الدراسي والتي تربط الطلاب بالجوانب الصحية والبيئية في المجتمع المحلي وتنمي فيهم المهارات القيادية من المناشط التربوية..

تعليم وتوظيف وعمننة

في إطار التعاون مع القطاع الخاص والجهات المعنية، يتم تشغيل القوى العاملة الوطنية، وإحلال البعض منها محل الأجنبية، وخلال العام 2005م تم توفير (46556) وظيفة شغلها مواطنون عمانيون وصدرت قرارات بحظر العمل في بعض الوظائف على غير العمانيين مع السماح للمواطن العماني الانتقال من القطاع العام إلى الخاص والعكس وقد تجاوز عدد العاملين العمانيين المسجلين لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (98537)عاملاً وعاملة في نهاية عام 2005م، ويأتي برنامج (سند) ليخدم الشباب بتوفير فرص عمل لهم عبر طرائق عدة منها التعميق (إحلال العماني محل الأجنبي) أو عبر برامج التشغيل الذاتي والمشروعات الصغيرة وتوفير التسهيلات الممكنة والمناسبة.

وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية للمواطن المساندة والدعم لتحسين نوعية حياته عبر قانون الضمان الاجتماعي الذي يقدم لمختلف شرائح المجتمع الرعاية التامة..

ومن هذا الدعم تخصيص آلاف الأراضي السكنية والسكنية التجارية لأسرا لضمان الاجتماعي وهم الأرامل والأيتام والعاجزين عن العمل، المطلقات وأسر السجناء، وكل من لا معيل ملزم لهم أو قادر على الإنفاق عليهم. وهناك منحة العيدين، ومنحة تأدية فريضة الحج والمساعدات المالية الطارئة والإعفاء من رسوم الخدمات العامة والدراسة الجامعية للأبناء على نفقة الدولة، ويلعب برنامج وصندوق سند لتنمية موارد الرزق دوراً فاعلاً في دعم المشروعات الحرفية والخدمية لتنمية موارد الرزق لهذه الشرائح.. كما ترعى الدولة المعوقين والطفولة، وكبار السن.

جمعيات المرأة العمانية والمجتمع المدني

يسهم القطاع الأهلي والخيري والتطوعي بدور متزايد في خدمة المجتمعات المحلية وهناك (45) جمعية للمرأة العمانية في مختلف مناطق السلطنة، و (12) جمعية مهنية جمعيات الصحفيين، والمقاولين، ومؤخراً تم تدشين عمل (7) جمعيات خيرية جديدة وصندوق ومؤسسة خيريين، و (7) أندية اجتماعية لجاليات أجنبية مقيمة في السلطنة.. كما تم تشكيل لجان للتنمية الاجتماعية كخطوة لدعم وتوسيع نطاق العمل الاجتماعي التطوعي لخدمة المجتمع المحلي..

التنمية الوطنية بين الحكومة والشعب العماني تقوم على أساس مبدأ المساواة الكاملة بين الناس

الخدمات الصحية

يعتبر نظام الرعاية الصحية الأولية المدخل الأساسي للرعاية الصحية بكافة مستوياتها، وبمستوى عال من الجودة في مختلف مناطق السلطنة.. وتوفر عبر منظومة متكاملة تقوم على (3) مستويات هي أولاً الرعاية الأولية الفعالة وثانياً الرعاية الصحية الثانوية وتقدمها عشر مناطق صحية فقط وتوفر رعاية أكثر مهارة وتخصصاً في (13) مستشفى بها.. وثالثاً الرعاية الصحية التخصصية عالية التقنية ولها مستشفيات خاصة بها ومجهزة لهذا الغرض.

وللرياضة والثقافة والسياحة اهتمام خاص ومستمر وذلك لأن كثيراً من الأراضي العمانية جاذبة للسياحة ولممارسة شتى أنواع الرياضة وفيها من الثقافة والسمات الحضارية ما جعل منها عاصمة للثقافة العربية عام 2006م.. وهناك تراثها وعاداتها وتقاليدها التي تعكسها مهرجاناتها السنوية ومنها مهرجان الخريف الذي يتهافت كل من سمع عن سلطنة عمان لحضوره وليعيش أيام في بلاد الضباب العربية هذه، وفي هذه المهرجانات تتوفر فرص العمل للكثيرين وتتحسن أوضاع الأكثر من الناس..

عُمان اليوم والغد

في كل عام تتجدد سلطنة عمان وتزدان بنتاج خيرات أرضها الطبيعية، وجد واجتهاد شعبها الذي ينظر نحو آفاق واسعة توثقها حكمة قيادة هذا الشعب الكريمة والتي تضع نصب أعينها حلم (العالية).. فعمان تسير حثيثاً نحو التقدمية والعالمية في كل شيء ابتداءً من مواردها البشرية المؤهلة تأهيلاً يفخر به، إلى مواردها الطبيعية التي يستفاد منها بتدبير وتخطيط ودراسة، لاعتبارها ثروات من حق أجيال المستقبل حبلى بخيراتها التي تجعلها ذاتية الاكتفاء، وفيها البيئة الجميلة الجاذبة، وفيها الطبيعة السمحة للمواطن العماني..

عُمان اليوم ترسم صورة مصغرة لعُمان الغد، فعندما تكتمل الخطة الخمسية السابقة عام (2010) ستكون عُمان على غير ما هي عليه اليوم.. هي اليوم جميلة وغداً ستكون أجمل في ظل مفهوم صحيح للديمقراطية والمواطنة الحقة التي يتظلل بها كل مواطن عماني اليوم، وفي ظل الأمان الذي يحيط بالمواطن في الداخل والخارج وعلى كل الحدود مع الجيران الذين أزيلت بالتفاهم معهم، كل تلك المشاكل والمعوقات الحدودية ومنهم بلادنا اليمن السعيد..

صور من سلطنة عمان

هناك صور واقعية واضحة تميز سلطنة عمان ضمن أهداف قيادتها الحكيمة والكريمة بناء الإنسان العماني ولذلك كانت قريبة منه وارتبطت معه في صداقة ومصداقية عبر الزيارات السنوية للسلطان إلى كل مناطق السلطنة، حيث وثق وثبت ثقافة جديدة اسمها (ثقافة الضبط والربط) والتي اعتبرها سر تفاعل الرعية براعيها، هذا التفاعل الذي يخلق بدوره الولاء المتبادل بين الطرفين..

وأقام مؤسسات الدولة العصرية وجهزها بكل ما يؤكد مصداقية معنى العصرية، ونشر التسامح العماني وسيادة القانون على كل الأرض العمانية، وجعل منها أرض عطاء حضاري متواصل، ومرافق حديثة وبيئة نظيفة، وتراث وموروث وثقافة وفنون ممزوج بالعصرنة والحضارة العمانية، وفتح مجال للتنمية الاقتصادية بمختلف مناحيها، ثم عزز حماية الوطن ومنجزاته بقوله لصحيفة (السياسة الكويتية) في إحدى لقاءاته بها عام 2006م (إن الشأن العماني هو هاجسي بلا شك ومعايشتي اليومية، وهو فكري وعملي وكل شيء حولي وحوالي.. وأحلامنا لأجل عمان كثيرة وكبيرة، وشعبنا حملنا مسئولية نحملها بأمانة وجد..).

أهداف ومضامين مؤتمري القيادات الإدارية والمحليات

التنمية الإدارية خيار إجباري وإستراتيجي لبناء اليمن الجديد الديمقراطي الموحد

يحيى علي نوري

سطر فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العديد من المضامين والأهداف ذات العلاقة بالتنمية الإدارية معتبراً في برنامجه أن من أبرز هذه الأهداف بلوغ إدارة فاعلة تخدم الوطن والمواطن وتدير باقتدار كبير دفة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار من التنظيم والتخطيط السليمين لمختلف الأنشطة والفعاليات المناطة القيام بها أجهزة الدولة المركزية واللامركزية، أهداف نجدها اليوم تحظى باهتمام مختلف الفعاليات المعنية بالتنمية الإدارية من خلال ماترصده من فعاليات ومناشط تهدف إلى بلوغ هذه الأهداف في إطار من الرؤية الإستراتيجية المعتمدة في الأساس على إجابة ناجحة وشافية للتساؤل المهم والمحوري الذي مفاده ماذا نريد وماهي الوسائل والطرق والأساليب التي تمكننا من بلوغ ماحددناه من أهداف ومضامين.

ولاريب من أبرز الحركات الراهنة التي تحاول بلوغ المستقبل الأفضل فيما يتعلق بالتنمية الإدارية مانرصده اليوم من حراك ايجابي بإتجاه بلورة الأهداف والمضامين التي عبر عنها فخامة الأخ رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي والمتمثل فيما يقوم به المعهد الوطني للعلوم الإدارية باعتباره بيت الخبرة الإدارية اليمنية من دور فاعل باتجاه بورج هذه الأهداف والمضامين ومن خلال مايقوم اليوم من عملية تهيئة وإعداد لعقد فعالية علمية على درجة عالية من الأهمية والمتمثلة في عقد المؤتمر العام السابع للقيادات الإدارية والذي حدد الـ 26 من الشهر الجاري موعداً لانطلاق أعماله وفعالياته العلمية.

وحقيقة أن هذه الفعالية لابد لنا من النظر إليها من خلال كونها جاءت في توقيت مهم وغير عادي يجعلها تكتسب مدلولات مهمة وغير عادية تميزها عن المؤتمرات السابقة لمؤتمرات القيادات الإدارية والتي انطلقت أعمالها وفعالياتها منذ العام 1982م.

أي أن المؤتمر العام السابع جاء موعده في ظل ظروف ومتغيرات وتحولات مهمة جوهرية تجعل منه جديراً بأن يوصف بالفعالية الأكثر أهمية لكونه أي المؤتمر يمثل المحطة العلمية التي ستقف بمسؤولية أكبر أمام كافة الجوانب والموضوعات والقضايا المرتبطة بالتنمية الإدارية وإلى كونه المحطة المهمة التي يمكن للباحث اليمني والعربي والأجنبي من استغلالها الاستغلال الأمثل لتقديم الرؤى والتصورات والمعالجات للعديد من المشكلات التي تعتور مسيرة التنمية الإدارية في بلادنا.

ولاشك أن هذا التفاعل الايجابي والفاعل من قبل الباحثين والمهتمين بمسار التنمية الإدارية قد وجدوا في الفريق العلمي والإداري المناط بمهمة الإعداد والتهيئة لانعقاد المؤتمر العام السابع للقيادات الإدارية قد عمل وبحرص كبير على تهيئة المناخ المناسب لهم في المشاركة الفاعلة في إثراء كافة القضايا والموضوعات الإدارية التي سيقف أمامها المؤتمر وهو اهتمام لاشك يعكس حرص المعنيين بالتنمية الإدارية وبكل جوانبها البحثية على إفساح المجال أمام هؤلاء باعتبارهم الشريحة العلمية الأكثر قدرة من غيرهم في تقديم التصورات الكاملة لطبيعة المشهد الراهن الذي تعيشه التنمية الإدارية في بلادنا والى ما تحتاجه من أنشطة وفعاليات تهدف إلى تعزيز أدوارها في الحياة اليمنية.

وقد تشعر بسعادة أكبر أن عملية إفساح المجال أمام الباحثين في قضايا الإدارة قد استند هو الآخر على العديد من الأسس والقواعد التحكيمية التي حرصت اللجنة التحضيرية العليا على جعلها المنبر العادل الذي نتمكن من خلاله من اجتياز الأدوار العلمية المتخصصة الأكثر قدرة على الغوص في المشكلات الإدارية التي تعاني منها بلادنا ويعاني بسببها الكثير على حساب تطلعاتها الطموحة الهادفة إلى بلوغ تنمية حضارية تجعل من الحياة اليمنية حياة تعج بالحياة في إطار منظومة إدارية علمية قادرة على إيصال هذه الجهود إلى تحقيق أهدافها بل وبلورتها إلى الواقع خدمة للوطن والمواطن.

ولاشك أن هذه الإجراءات العلمية والإدارية التي أخذ بها المعهد الوطني للعلوم الإدارية ولجنته العليا التحضيرية للمؤتمر العام السابع للقيادات الإدارية قد مثلت وبدرجة عالية من الشفافية التعامل الحضاري والوطني المستشعر بالمسئولية الوطنية مع كافة الأهداف والمضامين التي عبر عنها برنامج فخامة الأخ الرئيس ذات العلاقة بالتنمية الإدارية.

وذلك استشعاراً لابد له أن يحقق الأهداف التي رسمت للمؤتمر وعلى مستوى كافة جوانب العملية والإدارية التخطيطية والتنظيمية والإشرافية والتوجيهية والتقييمية والرقابية .. الخ من المتطلبات الفنية والعلمية التي تحتاج إليها الإدارة اليمنية حالياً..

أكثر من أي وقت مضى

كما أن هذا الاستشعار بالمسؤولية الوطنية والعلمية والأكاديمية التي يعبر بها فريق الإعداد والتهيئة للمؤتمر العام السابع تجسد على الواقع أروع صور التلاحم المعبر عنه أداء الجهات المعنية بالإدارة ويبين برنامج فخامة الأخ الرئيس من أهداف ومضامين تصب جميعها لمصلحة الوطن والارتقاء بكافة وسائله وطرقة الإدارية.

إطلالة مهمة

ومن خلال إطلالتنا هنا ماسبق إعداده من قبل المؤتمر العام السابع للقيادات الإدارية من موضوعات وقضايا نجد أنه أي المؤتمر قد حرص على ايلاء التوجهات الراهنة للقيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من اهتمام كبير بجانب هدف الانتقال إلى الحكم المحلي حيث أعطى المؤتمر هذا الهدف حقه الكامل من خلال العديد من الأوراق العلمية المتخصصة التي تحاول تحديد معالم وطرق وأساليب هذا الانتقال الذي لاريب سيمثل حدوثه بداية مرحلة جديدة من مسيرة التنمية الإدارية وهي مرحلة تستدعي من مختلف المعنيين بالإدارة سواء أكانوا في الأجهزة المركزية أو الأجهزة اللامركزية التفاعل الايجابي معها باعتبار أن هذا الانتقال يحتاج إلى رؤية شافية وكاملة وناجحة من قبل مختلف المختصين والمهتمين والخبراء في شؤون الإدارة وبالذات قضايا المحليات والتطلعات المستقبلية التي تهدف القيادة السياسية إلى إيلائها المزيد من المهام والمسؤوليات والصلاحيات.

كما أن التوجهات الراهنة للقيادة السياسية وعلى صعيد بلورة الشفافية وتحقيق المزيد من النجاح على صعيد مكافحة الفساد وكذا الجوانب التشريعية والرقابية تجد أن المؤتمر السابع قد ولى هذا الموضوع درجة عالية من حيث الأهمية سيناقش المؤتمر باستفاضة هذه الموضوعات من خلال البحث المسئول عن مختلف المعالجات الناجحة لهذه الظواهر بالإضافة إلى محاولة تحقيق أعلى درجات الاستفادة من تجارب الأشقاء والأصدقاء ناهيكم عن القضايا التي سيقف أمامها المؤتمر ذات العلاقة بالعملية التدريبية والتأهيلية وهي العملية التي يعد المعهد الوطني للعلوم الإدارية مناطاً بمسئولية القيام بها من أجل المزيد من نشر الوعي الإداري والتثقيف الإداري بين صفوف موظفي الدولة والقطاعات المختلفة..

بناء الانسان

وحقيقة أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية قد ركز في هذا الصدد على أهمية بناء الإنسان اليمني ورفع مهاراته ومعارفه الإدارية باعتبار أن التثقيف الإداري يعد شرطية أساسية لبلوغ تنمية إدارية أكثر قوة وتعبيراً عن التطلعات الكبيرة للقيادة السياسية في جانب الإدارة والتحديث الإداري.

وهذا يعني أن التصورات التي يمكن للمؤتمر السابع للقيادات الإدارية الوصول إليها على مستوى هذه القضية يمكن أن تكون بمثابة المعالجات الناجحة التي من شأنها أن تقف تماماً على حالة القصور والقشور التي باتت تعتري ومنذ وقت غير بسيط عملية الاهتمام بالتدريب والتأهيل من قبل الجهات الحكومية..

ورجوعاً إلى أهمية ما سيخلص اليه المؤتمر على صعيد التدريب والتأهيل فإننا نأمل أن يمثل المؤتمر بداية حقيقية لإيجاد إستراتيجية وطنية تعني بالتدريب والتأهيل الإداري تضمن لكافة موظفي الدولة المزيد من المهارات والمعارف التي تمكنهم من تحسين أدائهم الوظيفي باتجاه تحقيق مجمل أهداف التنمية التي تقع على جهاتهم الحكومية مسئولية القيام ببلورتها إلى الواقع المعيش.

ولكون التدريب الإداري لا يعد المسألة الوحيدة التي يوليها المؤتمر اهتمامه فإن المؤتمر أفسح المجال أمام كافة الباحثين الذين سيشاركون بتقديم أوراقهم على صعيد مختلف محاوره فإننا نجد أيضاً أن المؤتمر يتطلع إلى إحداث تطوير وتحديث على صعيد إعادة الهيكلة للمؤسسات الحكومية بما يتفق مع طبيعة التوجهات.

تلك في نظرنا واحدة من قضايا الحراك التنموي والحضاري ذات العلاقة بالتنمية الإدارية تجد أنفسنا اليوم أكثر ثقة بالتوجهات الحكيمة للقيادة المحلية وأن المؤتمر السابع للقيادات الإدارية ليس بالفعالية الوحيدة التي ستنعقد خلال هذه المرحلة وإنما هناك ترتيبات أخرى تجري على صعيد عملية التهيئة والإعداد لعقد المؤتمر الخامس للمجالس المحلية.. وهو المؤتمر الذي سيمثل انعقاده في ديسمبر القادم إضافة مهمة وأساسية من شأنه أن يوفر إلى جانب مؤتمر القيادات الإدارية قاعدة معلوماتية وبياناتية لمختلف القضايا ذات العلاقة بالإدارة العامة ومهامها والتي يتطلع فخامة رئيس الجمهورية – حفظه الله– إلى تحقيق انجازات فاعلة على صعيدها وهو ما يعني أن هذه المؤتمرات والفعاليات لن تكون إلا بداية حقيقية للعديد تستجيب برؤية علمية ثاقبة لمختلف التحديات والاشتراطات التي يتطلب منا التفاعل معها حتى تتمكن من ولوج المستقبل الأفضل الذي ينشده قائد مسيرتها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باني اليمن الجديد الديمقراطي الموحد.